

اجازة وليه فاجازة بنفسه جاز لان له وليا بجزه حالة
العقد بخله ما لو طفت مثلا ثم بلغ فاجازة بنفسه لم تجز
لانه وقت العقد لا يجز له في بطل ما لم يقبل او فتمت فيصح
ان لا اجازة وفي هذا الفصل ثلاث عشرة مسألة الاولى
يتوقف بيع مال الغير لغيره اى غير الباع على انه لما ملكه
اما اذا باعه لنفسه او على انه لنفسه فلا ينفذ اصل هذا
في البيع واما اذا اشترى لغيره فانه ينفذ عليه اى على
المشترى الا اذا كان حسيا او محجورا عليه فيتوقف على
اجازة من شرى له فان اجاز جاز وعهدت على المحيز
لا على العاقده ولو اشهد انه يشترى لفلان وقال فلان
رضيت فالعقد للمشترى ولا اعتبار بالاجازة لانه انما
تأخذ الموقوف له النافذة فان دفع المشترى المبيع اليه
واخذ الثمن كان بيعا بالتعاطي بينها وهذا اذا لم يصفه
للغير فلواضاه بان قال بع هذا الشيء لفلان فقال
البايع بعته لفلان فانه يتوقف ولا بد من الاضافة في
الكلامين **الثانية** بيع الصبي والعبد المحجورين موقوف
على اجازة الولى والمولى وبيع المراهون والمستاجر والارض
في مزارعة الغير موقوف على اجازة مرتبهن ومستاجر فزارع
وصورة المزارعة اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على
ان يكون البذر من قبل العامل فزارعها العامل اولم يزرعها
فباع صاحب الارض يتوقف البيع على اجازة المزارع
لانه

لانه في حكم المستاجر لا يرضى واما اذا كان البذر من المالك
فينفذ اذ الم يزرع لان المزارع اجير له واما اذا زرع
فانه يتوقف لتعلق حق المزارع ووقف ايضا بيع شئ
لغيره وبعد بيعه لزيد على اذن المشترى الاول وهو زيد
ان بعد ثمن الاول المبيع **الثالثة** حكم بيع الفضولى لو
له مجيز حال وقوعه قبول الاجازة من المالك اذا كان
البايع والمشترى والبيع قايما ولم يتغير بحيث يعد شيا آخر
كما لو قطع الثوب وخطا ثم اجاز لا يجوز لانه صار شيا آخر
وكذا يشترط قيام صاحب المتاع فلا يجوز اجازة وارثه
لبطلان بيوته وكذا الثمن اذا كان عرضا معينيا وحكمه
ايضا اخذ المالك الثمن او طلبه من المشترى ويكون ذلك
اجازة **الرابعة** هبة الثمن من المشترى والتصدق به
عليه اجازة للبيع لو البيع قايما وقول المالك لا اجيز
رد له فلو اجاز بعده لم تجز لان المفسوخ لا يجاز
وقوله احسنت او اصبحت اجازة ايضا على المتار **الخامسة**
سمع ان فضوليا باع مملوكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلهي
علم رد البيع فالمعتبر اجازته لصبر ورثته بالاجازة كالتوكيل
ولو بدأ بالرد ثم اجاز فالمعتبر ما بدأ به **السادسة**
امر به ببيع شئ معين بمائة دينار فباعه بالف درهم فقال
المالك قبل العلم اجزته جاز بالف درهم لا لوقال اجزته
ما امرتك به **السابعة** اذا باع شيا بقرعة اى بالكتوب